توضيح حول

الاعتراضات على مخططات النويعمة – موجز التطورات*

تمهيد

جرى مؤخراً توزيع تعميم من قبل الفريق القانوني Legal Taskforce مرتين† حول التماسات بخصوص قضايا ترحيل البدو، وتم الايحاء في التعميمين ان عرب الرشايدة الذين يمثلهم مركز القدس للمساعدة القانونيّة لم يعترضوا على مخططات الترحيل.

ونستغرب - للمرة ربما الخامسة - كيف يتم تعميم معلومات تمس مركز القدس دون الرجوع إليه أو الاستيضاح، حيث تم زج اسم المركز بطريقة خبيثة. لقد اختار مركز القدس وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان طريقا مهنياً صعباً وطويلاً لاحباط المُخططات في مهدها منذ المخطط 1417 والذي مهد لتجميد المخططات الأخرى.

وتم هذا الجهد المهني بالاستعانة بخبراء هندسة وتخطيط ومساحة وانثروبولوجي وقانون دولي انساني وقوانين تخطيط وبناء.

ونقدم فيما يلي تلخيصا لما قام به مركز القدس وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان في هذا الشأن.

اننا نامل ان تتوقف محاولات المس بالمركز وسمعته لخدمة اغراض ومصالح ضيقة او عن جهل وقلة معرفة والطريق الأسهل والمهني لتحقيق ذلك هي فحص اي مادة تخص المركز وليست صادرة عنه بالرجوع اليه.

مخططات النويعمة مقسمة عمليا الى ثلاثة مخططات رئيسية

مخطط رقم 1417 – معدة لعشيرة الرشايدة المتواجدة في منطقة النويعمة – تشمل مخطط 1/1417 (رشايدة الغربية)، 1417/ 2 (رشايدة الشرقية)، 3/1417 (الطريق المؤدي الى الرشايدة).

---

* عمل على إعداد هذا الموجز الزملاء والزميلات في الوحدة القانونيّة في مركز القدس.
† تم التعميم الأول في 4 حزيران 2017، والثاني في 16 حزيران 2017.

مخططات رقم 1418 و 1419 – وهي مودعة للاعتراض دون الاشارة الى التجمعات التي من المفترض ان تنتقل الى حدودها بعد المصادقة عليها، لكن الافتراض انها معدة لتجمعات الخان الاحمر.

المخططات الثلاثة تشكل منطقة تنظيم واحدة تترابط ببنية تحتية وشوارع.

بعد اعلان المخططات الثلاثة للاعتراضات، قام المركز ووزارة الدولة، بعد عدد من جلسات التنسيق بينهما، بتقديم اعتراضات على المخططات الثلاثة باسم الموكلين التاليين:

قدم **المحامي سليمان شاهين**، ممثلا عن مركز القدس للمساعدة القانونية، اعتراضين على المخططات باسم بلدية اريحا ومجالس الديوك والنويعمة ومجالس اخرى. اعتراض على مخطط 1417، واعتراض اضافي على مخططات 1418 و1419 .

كما قدّم **المحامي بسام كراجة**، باسم المركز أيضاً، اعتراضات بأسماء مخاتير واشخاص من الرشايدة.

كما قدم **المحامي توفيق جبارين** من طرف وزارة مواجهة الجدار والاستيطان اعتراضاً باسماء مخاتير في الرشايدة

من الجدير ذكره أنّ الاعتراضات قدّ قُدِّمت نهاية شهر 2014/11.

ملاحظة: مؤسسة بمكوم قدمت اعتراضاً من طرفها على المخططات.

ملخص الطعونات الاساسية في الاعتراض

ضمن الاعتراضات المقدمة من قبل مركز القدس ووزارة الجدار تم رفع طعونات اساسية مستندة الى القانون الدولي، معايير حقوق النسان الدولية، القانون الاداري، وتقارير خبراء قدمت لدعم الاعتراضات.

النقاط الاساسية للاعتراض:

- المخططات مخالفة للقانون الدولي الانساني وهدفها النقل القسري لتجمعات بدوية وتركيزها في منطقة النويعمة لتنفيذ المشورع الاستيطاني في منطقة E1.
- تم تقديم تقرير خبير في القانون الدولي الانساني وهو البروفيسور ماركو ساسولي لدعم الاعتراضات، وتركزت حول منع النقل القسري وضرورة احترام نمط الحياة البدوية.
- البلديات والمجالس المحلية المحيطة للمخططات تعترض بشدة على نقل هذه الكم الهائل من السكان الى محيط نويعمة، حيث انه لا توجد بنية تحتية لاستيعاب هذا الكم، بما يشمل شوارع،مصادر مياه، مبان ومؤسسات حكومية، مؤسسات تعليمية وطبية وغير ذلك. كما لم يتم التنسيق مع الجهات

الفلسطينية الرسمية لتوفير طواقم مهنية لهذ الكم الكبير من السكان، وهذه الجهات تعترض مطلقا على هذه المخططات ولن تقوم بتوفير اي خدمات لهذه المخططات.

- كما يعترض عرب الرشايدة والمجالس المحلية المجاورة للمخططات على نقل اية تجمعات بدوية غير متواجدة في المنطقة الى النويعمة، مما قد يمس النسيج الاجتماعي البدوي القائم منذ عشرات السنين، وقد يخلق توترا شديدا بين هذه التجمعات الجديدة وتجمع الرشايدة المتواجد في المنطقة منذ عشرات السنين.
- لم يتم التشاور مع السكان وممثليهم، ان كان في التجمعات البدوية وأن كان البلديات والمجالس المحلية الفلسطينية، بما يشمل خرقا لمبادي اساسية في عملية التنظيم، حيث ان هذه المخططات تجلب الاف السكان الاضافيين لمنطقة نفوذ هذه المجالس والبلديات دون التشاور معها. هذه المجالس المحلية تعترض على المخطط 1417 بصيغته الحالية، وتعترض مطلقا على نقل اي تجمعات جديدة الى منطقة مخططات 1418 و 1419. في نفس الوقت تم التشاور بشكل منهجي مع المجلس الاقليمي للمستوطنات منذ بداية عملية التخطيط، وهو ما يشكل تمييزا فاضحا، بالاضافة الى كون المستوطنات غير قانونية وفقا للقانون الدولي.
- لم يؤخذ بالاعتبار نمط الحياة البدوي عند اعداد هذه المخططات، وهي تفرض نموذجا تنظيميا لا يتلائم مع ابسط احتياجات التجمعات البدوية، من حيث نسب البناء الكثيفة جدا، نمط البناء في كل قطعة (بناء من ثلاثة طوابق)، عدم وجود مناطق معدة لسكن المواشي بقرب المنازل السكنية، عدم تحديد مناطق للرعي مما عرض مناطق زراعية واسعة جدا للاضرار بسبب المواشي، ولم يؤخذ بعين الاعتبار التضخم الكبير في عدد السكان مقابل الموارد الاقتصادية والبيئية الموجودة.
- المساحة المعدة للسكن لكل عائلة نصف دونم لا تفي بالحد الادنى من المساحة اللازمة لتوفير الشروط لاستمرار التجمعات البدوية في العيش بكرامة، ودون الاخذ بالاعتبار طريقة البناء البدوية. لا يوجد في نظام المشاريع اية معايير لتحديد المساحة اللازمة لكل عائلة، مثل عدد افراد الاسرة، عدد رؤوس الغنم لكل عائلة، ولم يتم تحديد مساحة معدة للزيادة الطبيعية.
- قدم المركز تقرير خبير انتروبولوجي حول تجمع الرشايدة، نمط البناء ومعدل المساحة المخصصة لسكن كل عائلة، وكيفية تقسيم كل مساحة من حيث البناء وحظائر الغنم حاليا وتبين ان الحد الادنى

للسكن لكل عائلة هو 3-4 دونمات. التقرير تطرق الى المؤثرات الاجتماعية على طبيعة البناء مثل الحاجة الى بعد عشرات الامتار بين المنازل السكنية للعائلات، الحاجة الى حظائر غنم قريبة من المنازل السكنية نسبيا للحفاظ عليها ومنع السرقة وغير ذلك.

- احتمال تسبيب اضرار جسيمة للبنية التحتية (شوارع) بسبب اضافة الاف السكان والاف رؤوس الماشية.
- اضرار اجتماعية ناتجة عن مخططات 1418 و 1419 زيادة نسبة البطالة بسبب نقل الاف السكان الى النويعمة.
- عدم التزام الادارة المدنية بالاجراء الجديد الذي تمت صياغته عقب الالتماس الذي قدمه مركز القدس وحاخامون لحقوق الانسان وسانت ايف (11/5667)، والذي يحدد اليات للتشاور مع السكان المحليين.
- لم يتم التوقيع على المخطط وخرائط المساحة وفقا للقانون.
- تم اعاد مخطط للرشايدة من قبل البروفيسور راسم خمايسة وقد نوقش المخطط لكن المخططات الحالية تجاهلته تماما. هذا المخطط تم اعداده بالتشاور مع عرب الرشايدة وهو يطرح رؤية مناسبة لهذا التجمع.

تراجع مكتب الهندسة اسيا المعد المخططات

مكتب آسيا للهندسة الذي عمل على اعداد المخططات، اوضح بواسطة المهندس اديب عبد الله خطيا، في رده الخطي على رسالة اسئلة من قبل المركز، ان المخططات النهائية لا تتلائم مع ما قدمه من مسح تنظيمي لاعداد المخططات، ومع تصوره للمخططات، كما اعلن انه تم الغاء العقد الذي ابرمه المكتب مع الادارة المدنية، وعمليا تراجع المهندس الذي اعد المشروعات عنها. تم تقديم اجوبة المهندس عبد الله ضمن اعتراضات المركز.

جلسة اعتراضات 14.5.15

في جلسة 14.5.15 امام لجنة الاعتراضات، تم التركيز على مسألة تراجع مكتب الهندسة اسيا عن المخططات، وعدم وجود توقيع كما يفرض القانون على المساحة. ايضا تم استجواب المهندس دانييل حليمي بخصوص

الاماكن المعدة لسكن المواشي، وبحسب ردوده ليس هناك حاجة لمساحة كبيرة للمواشي حيث ان كل عائلة تملك بالمعدل اقل من 10 رؤوس غنم، ويمكن اسكانها في طبقة الاعمدة من كل منزل سكني. عرضنا على السيد حليمي المسح التنظيمي الذي قام به مكتب الهندسة اسيا ضمن اعداد المخططات، حيث ورد في هذا المسح ان كل عائلة تملك بين 20-300 رأس غنم، مما يناقض اقول السيد حليمي بشكل صارخ.

تبين من خلال الاسئلة التي وجهت للسيد حليمي ان المخططات تناقض المعطيات الواردة في المسح التنظيمي، كما تم التركيز على اشكاليات عديدة، تنظيمية جوهرية وتقنية.

السيد حليمي ادعى ان المهندس اديب عبدالله تشاور مع بلدية اريحا بخصوص المخططات، كرد على الطعن بعدم التشاور مع الجهات الفلسطينية وبالتشاور مع المجالس الاستيطانية، وطالبنا بابراز التوثيق لهذ الادعاء.

القرار المرحلي في مخطط 1417 – الرشايدة وتأثيره على تجميد مخططات 1418 و 1419

في تاريخ 20 تشرين الأول 2015 صدر قرار مرحلي من لجنة الاعتراضات، طلبت اللجنة من خلاله اجهزة الادارة المدنية بتقديم معطيات للجنة الاعتراضات، ومنها:

- طلبت اللجنة من لجنة التنظيم المركزية التطرق الى عدم وجود تواقيع اصلية من المهندس والمساح وتفسير ذلك بواسطة نص خطي، وفي حال عدم وجودها تقديم نص موقع من قبل المساح والمهندس. للعلم، تعتبر هذه اشكالية للادارة المدنية بسبب الغاء العقد.
- طلبت لجنة الاعتراضات ان يتم تقديم ترجمة المسوحات التنظيمية التي قامت بها شركة اسيا قبل اعداد المخططات.
- طلبت اللجنة من لجنة التنظيم المركزية تقديم توثيق خطي للاجتماعات التشاورية التي تم عقدها مع السكان، وبالأخص حول مصادر دخل السكان وكيفية اختيار طريقة التنظيم في مناطق البناء الواردة في المخطط.
- طلبت لجنة الاعتراضات من لجنة التنظيم المركزية دراسة امكانيات بديلة لاقامة مبان زراعية بدل مبان سكنية، بحيث يمكن لجنة الاعتراضات من اختيار حلول مناسبة.
- طلبت لجنة الاعتراض توضيح مساحات القطع التي طرحت ضمن مخططات سابقة للتجمعات البدوية للمقارنة مع المخططات الحالية، ان كان في مناطق الضفة الغربية أو في اسرائيل.
- طالبت اللجنة بتزويدها بالتوثيق حول التشاور مع بلدية اريحا.
- طلبت لجنة الاعتراضات بتزويدها بنسخة من مخطط راسم خمايسة.

بالاضافة إلى ذلك، طالبت اللجنة من الضباط المسئولين في الادارة المدنية بتزويدها المعلومات التالية:

- طلبت من ضابط الزراعة تزويدها بمساحة القطعة الدنيا لإقامة حظائر غنم تكفي لـ 100 راس غنم و لـ 200 راس غنم، ولـ 300 راس غنم، وهل توجد ابنية لازمة لاقامتها بجانب حظائر الغنم مثل منشأة لإزالة اوساخ الغنم.
- طلبت من ضابط البيئة ان يتطرق لمسألة سكن الغنم والابنية / المنشئات المساعدة اللازمة.
- طلبت من ضابط الطرق التطرق للطرق المقترحة وهل تكفي لتجمع زراعي بدوي.
- طلبت من الوصي على الاملاك الحكومية توضيح ما اذا كان حول هذه المخططات مناطق مفتوحة غير مخصصة لاحد يمكن تخصيصها كمناطق معدة للرعي.

حتى هذه اللحظة لم يصدر قرار اضافي من لجنة الاعتراضات ومن غير الواضح اذا ما حصلت على المعطيات. من الواضح ان اللجنة تجد اشكالية غير بسيطة في المخططات الحالية خاصة فيما يتعلق بانعدام اية مساحات معدة لتربية الغنم، ووجود ثغرات جوهرية ما بين المسح التنظيمي وبين المخططات في صيغتها الحالية، وانها كان تدرس بجدية في موعد صدور القرار المرحلي شهر 2015/11، اجراء تعديلات جوهرية في هذه المخططات، وبالاخص فيما يتعلق بتخصيص مناطق لحظائر الغنم. بالاضافة تطرقت اللجنة الى مسالة غياب تواقيع المهندسين والمساحين في مخطط الرشايدة.

هذه الاشكاليات الكبيرة في المصادقة على مخطط الرشايدة يؤثر بشكل كبير على مخططات 1418 و 1419 المعدة للخان الاحمر، اولا لانها معدة وفقا لنفس معايير مخطط الرشايدة التنظيمية ومن قبل نفس مكتب الهندسة، مما يعني ان اي تغيير في معايير التنظيم في مخطط الرشايدة يعني تلقائيا تغيير هذه المعايير في مخطط 1418 1419 المجاورين، وثانيا، في حال تغيير تقسيم المساحات داخل المخططات وتخصيص جزء اساسي منها لحظائر الغنم وبالاضافة توسعة المساحة المعدة للسكن، يعني بالضرورة الغاء السعة السكانية المقترحة لمخططات 1418 و 1419 وبالتالي قدرتها على استيعاب تجمعات الخان الاحمر كما تم التخطيط له، وثالثا ان احداث تغييرات جوهرية في مخطط 1417 يحتم اعادة تخطيط 1418 و 1419 وايداعها للاعتراض مجددا.

جرى التاكيد على الاشكالية في المصادقة على مخطط 1417 وتأثيره عمليا على تجميد مخططات 1418 و 1419، من خلال رد النيابة على التماس شلومو لكر، كما سيرد في الفقرات التالية، بعدما وضحت النيابة انه لن يتم التداول حول مخططات 1418 و 1419 حاليا الى حين الانتهاء من نقاش مخطط 1417 والمصادقة عليه، خاصة في حال اجراء تعديلات جوهرية على مخططات 1418 و 1419، بما يتلائم مع التطورات في مخطط الرشايدة 1417.

التماس المحامي لكر باسم تجمعات الخان الاحمر سنة 2014 رقم التماس 14/8174

المحامي شلومو لكر كان يمثل تجمعات الخان الاحمر من قبل المجلس النرويجي في حينه. المحامي لكر قدم التماسا ضد مخططات رقم 1418 و 1419. الطعن الرئيس في الالتماس ان هذه المخططات اعدت دون التشاور والرجوع الى التجمعات في الخان الاحمر، والمطالبة بعدم تقديم المخططات والمصادقة عليها الى حين التشاور مع التجمعات . رقم الالتماس الذي قدمه لكر هو 14/8174 سليمان عراعرة واخرون ضد وزير الدفاع

من ضمن ما اعتمده المحامي لكر كان الاجراء بخصوص اشراك التجمعات الفلسطينية في عملية التنظيم، الذي صدر عقب التماس مبدئي قدمه مركز القدس مع مؤسسة حاخامون لحقوق الانسان وسانف ايف، وطعن بان الادارة المدنية لم تطبق هذا الاجراء في موضوع النويعمة.

في حينه تشاور المركز مع وزارة الجدار حول فكرة الانضمام للالتماس وتقرر في النهاية عدم الانضمام، وتقديم اعتراضات على المخططات باسم الرشايدة وباسم بلدية اريحا والمجالس القروية.

اصدرت المحكمة امرا احترازيا بمنع التقدم في المخططين 1418 و 1419 الى حين الفصل في الالتماس.

بداية ادعت النيابة في ردها على التماس لكر ان الاعتراض على المخططات هو بمثابة اشراك للجمهور، **والاهم من ذلك ادعت النيابة انه تم عقد جلسات تشاورية مع ممثلي تجمعات الخان الاحمر. طلبت المحكمة من النيابة تقديم بروتوكولات الاجتماعات لكن النيابة تراجعت عن هذا الادعاء، مما ادى الى تغريم الدولة ب 7500 شيقل.**

بعد ذلك حددت جلسة في الملف في تاريخ 11.6.17. وفقا لمحضر الجلسة الذي حصلت عليه، النيابة ابلغت المحكمة في ردها الخطي، انه حاليا والى حين صدور القرار في مخططات الرشايدة، وبسبب احتمال احداث تغييرات جوهرية في المخططات، تم تجميد مخططات 1418 و 1419، الى حين الانتهاء من مخطط الرشايدة والمصادقة عليه. بناء عليه ادعت النيابة ان الالتماس نظري وانه في حال ايداع المخططات 1418 -1419، بعد حسم موضوع مخططات الرشايدة، شيتم التشاور مع التجمعات في الخان الاحمر.

النيابة اوضحت في ردها ان عقد شركة اسيا التي اعدت مخطط 1418 و 1419 تم الغاؤه وان الادارة المدنية بصدد اصدار مناقصة لمكتب تخطيط جديد، وانه حاليا لا جدوى للتباحث في الالتماس، لانه من المحتمل حدوث تغييرات على المخططات بعد نقاش وحسم موضوع مخططات الرشايدة.

الجلسة الاخيرة في هذا الملف كانت في 11.6.17 وتم شطب الالتماس حيث قررت المحكمة ان الالتماس حاليا نظري، مح حفظ طعونات الطرفين في حال تم طرح المخططين للاعتراض لاحقا.

المحامي لكر وحملة الجهالين – يطرحون الموضوع وكان الالتماس المقدم من طرفه ادى الى تجميد مخططات النويعمة، ولكن وفقا لرد النيابة، بسبب التطورات في مخطط الرشايدة وهو جزء اساسي من مخططات النويعمة، واحتمال حدوث تغييرات على محيط المخططات عقب الاعتراضات على مخطط الرشايدة، وبسبب الاشكاليات مع مكتب الهندسة اسيا (وهي اشكاليات ناتجة عن تراجع مكتب اسيا وموقفه الخطي الذي تنصل من خلاله من المخططات ونتيجتها النهائية)، قررت الادارة المدنية حاليا تجميد التطورات في مخططات 1418 و 1419.

القرار المرحلي الصادر من لجنة الاعتراضات (انظر اعلاه)، والذي لم ينفذ الى الان من قبل الادارة المدنية، قد يشكل اشكالية حقيقية للمصادقة على مخطط 1417، لان الاسئلة المطروحة وفقا للقرار المرحلي، تؤثر بشكل مباشر على مخططات رقم 1418 و- 1419، كونها تتبنى نفس المباديء التظيمية الواردة في مخطط 1417، والتي نجح المعترضون في توضيح عقمها وعدم تعاملها مع احتياجات اساسية للتجمعات البدوية.

ان اية تغيير في مخططات 1417 من حيث المساحة المخططة لكل عائلة، مناطق معدة لسكن المواشي ورعي الاغنام، البنية التحتية وغير ذلك من النقاط الاساسية للمشروع، يعني بالتالي الغاء مخططات رقم 1418 و 1419 بمواصفاتها الحالية من حيث عدد القطع المعدة للسكن داخل المخطط، مساحة المخططات وقدرتها على الاستيعاب، وبالتالي نسف رؤية الادارة المدنية بخصوص دور هذه المخططات، ونسف قدرة هذه المخططات على استيعاب العدد الذي تم التخطيط له من العائلات.

تعديل مخطط 1417، بمعنى تبني معايير مختلفة للمساحة المعدة لسكن كل عائلة، وكيفية تعريف "العائلة" والمساحة الكافية لاحتياجاتها، يعني تلقائيا تعديل مخططات 1418 و 1419 بشكل جوهري، وبالتالي لم يعد هناك اية جدوى للتباحث في معايير هذه المخططات بصيغتها الحالية، الى حين الانتهاء من نقاش ومصادقة مخطط الرشايدة.

مركز القدس ووزارة الجدار سيستمران بالعمل على الاعتراض على مخطط الرشايدة، وعرقلة المشروع الاسرائيلي بتنفيذ مشروع النقل القسري. وفقا لرؤية المركز ستستمر الاجراءات القانونية في اعتراض الرشايدة 1417 لفترة طويلة اخرى، وسيتم تقديم التماسات قانونية في حال المصادقة عليه، حتى في حال تعديله وتحسينه من قبل الادارة المدنية. كما ستستمر الجهتان في متابعة الاعتراضات المقدمة من طرفها على مخططات 1418 و 1419 في حال تجديد النية بمناقشتها، بعد حسم موضوع مخطط الرشايدة وتأثير هذا الحسم المتوقع على مخططات رقم 1418-1419.